http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1484) السنة السادسة -السبت (18) نيسان 2009

الآراء الـواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

تـضـامـنـا مـع حـديـث الـرئـيـس

فلك الدين كاكه يي

برلماني سابقاً – عضو اتحاد البرلمانيين السابقين

من المفيد تماماً والضروري دعم الحديث الذي أدلى به الرئيس جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق الفيدرالي، مساء ٢٠٠٩/٤/١٤، لقناة ((الحرة)) الفضائية، لان المواضيع المهمة التي تناولها سيادته حيوية تمس مصير العملية السياسية العراقية ومستقبل إقليم كردستان – العراق، والسيادة ووحدة العراق الفيدرالي.

ردّ الرئيس طالباني بصراحة وشفافية وحكمة وبعد نظر، على أسئلة فضائية ((الحرة))، وأكد على ضرورة استكمال المصالحة العامة وتطرق إلى كيفية التعامل مع البعثيين بما يعزز هذه المصالح وحقوق الجمهور الواسع من المواطنين الابرياء البعيدين عن انتهاكات نظام صدام، وحدد أهمية التمييز بين الحالات المختلفة.

وركز سيادته أيضاً على دعوة العراقيين إلى التمسك بالدستور وتطبيقه، وانطلاقاً من ذلك أكد ضرورة الالتزام بمواده وفقراته لحل المشكلات، وكان واضحاً في طرح مشكلة كركوك والمناطق المشابهة وأكد ان تطبيق المادة ١٤٠ هو الحل الدستوري والسياسي السليم.

فالسيد الرئيس طالباني، كما هو معهود عنه، يتصف بالحكمة والشفافية والانطلاق من المصالح الوطنية العليا للشعب العراقي، فهو يمتلك خبرة غنية عميقة ودراية بمختلف الشؤون الداخلية والاقليمية والدولية.

وقد لا يعنى الرئيس طالباني بكيل المديح أو الثناء له، فهو في غنى عنه، ولايهتم بذلك. فليسمح لي سيادته بهذه الكلمات. فإنني، هنا بصفتي البرلمانية سابقاً، أراني ملزماً بابراز هذا الحدث الايجابي المهم لانه يتناول جوهر مشكلاتنا الراهنة، والتي تهمنا جميعاً واحداً واحداً في العراق الفيدرالي. فلابد، اذن، من تأييد ماهو صحيح ومفيد في سياسة بلادنا، فهو رئيس للجمهورية فضلا عن كونه قائداً سياسياً عراقياً وكردستانياً كبيراً.

هنا أكتب بصفتي برلمانياً سابقاً، وعضواً في (اتحاد البرلمانيين الكردستانيين) الذي أسسناه منذ عامين. فلا اكتب بصفتي الحكومية ولا بصفتي الحزبية، وأتحمل تبعات ما أكتب على نفسي دون ان يلزم حديثي أية جهة.

فأقول:

١- عالج الرئيس طالباني موضوع حزب العمال الكردستاني والموقف الرسمي التركي معالجة واقعية ديمقراطية وانسانية تحفظ علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل مع الجارة تركيا، وتساعد على حل مشكلة حزب العمال الكردستاني بما يخدم مصالح الشعبين الكردي والتركي، وكذلك العراق.

فإن طريقة حل هذه المشكلة صارت وثيقة الصلة بالسلام والاستقرار في إقليم كردستان والعراق الفيدرالي.

وشرح سيادته ماقاله سابقا عن ان حزب العمال الكردستاني يجب القاء سلاحه أو مغادرة اراضي العراق، وأضاف انه يعني بذلك توفير ظروف الحوار والسلام بين الطرفين الكردي والتركي.

وعبر سيادته عن ادراكه الفلسفي لروح العصر وضرورة الانتقال من استعمال السلاح والعنف الى الحوار والسلام الاهلي والانخراط في الحياة السياسية الطبيعية خاصة في حال ظهور امكانات العمل البرلماني والسياسي العلني والاعلامي والجماهيري.

هذا المنطق الفلسفي صحيح تماماً ومقبول في العالم المعاصر، ويجب ان نتقدم نحوه، وأعتقد ان قيادة حزب العمال أيضاً اصبحت تقترب من هذه الرؤية، فقد اعلنت وقفاً لاطلاق النار من جانب واحد منذ يوم ٢٠٠٩/٤/١٤ حتى مقتبل حزيران المقبل... بينما تأمل أن تمتد فترة وقف القتال فترات أطول فأطول حتى تتوفر ظروف افضل أمام الاطراف والجهات الدولية والاقليمية كي تتدخل في الاسراع في الحل السياسي للمشكلة.

٢- أوضح سيادته انه ((لايمكن للعراق القضاء عسكرياً على حزب العمال... ولايسمح الدستور العراقي للقوات التركية بتصفية الحزب على أراضينا)). وقال في موضوع آخر ((نحن –اي الكرد– لا نستطيع القضاء على الحزب ... فقد جربنا ولم ننجح. ومن جهتها حاولت الحكومة التركية منذ أكثر من خمسة وعشرين سنة حل المشكلة عسكرياً فلم توفق)).

كل ذلك صحيح.

بل وأزيد القول ان معظم الجنرالات العسكريين الاتراك الذين قاتلوا حزب العمال الكردستاني ميدانياً يعترفون بعجزهم عن ذلك ويدعون إلى التخلي عن الحل العسكري.

وقد انتشرت فكرة الحل السياسي، بدلا من الحل العسكري، في أوساط المجتمع التركي الرسمية والشعبية وخاصة النخبة السياسية والثقافية والصحافة والاعلام.

والواقع ان الحكومات التركية المتعاقبة حاولت حل المشكلة الكردية في تركيا حلا عسكرياً خلال اكثر من ثمانين عاماً مضى، ففشلت. فالحل الصحيح الممكن هو الحل السلمي الديمقراطي ... واقول للاخوة الاتراك:

– حسناً! جربتم الحل العسكري سنوات طويلة،

فلتجربوا الحل السياسي يوماً واحداً.

– واقرب تجربة امام العالم هي الحالة في العراق، الذي أرتكبت حكوماته الى وقت قريب الاخطاء الفادحة لمحاولات الحل العسكري والعنف والابادة والاقصاء، فماذا حصل؟...

وقع خسران كبير جداً بشرياً ومادياً لجميع العراقيين عرباً وكرداً وغيرهم.

٣- فالافكار النبيلة التي طرحها الرئيس طالباني تهم الجميع وتدعو الشعب الكردي مثلما الحكومة التركية، ومثلما العراق الفيدرالي أيضاً، إلى تجنب وقوع كوارث وأضرار جسيمة أخرى.

ففي هذه الاثناء صرح السيد طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق الفيدرالي قائلا ان على العراق وادارة إقليم كردستان العراق نزع سلاح حزب العمال الكردستاني أو السماح للحكومة التركية لتاتي وتقضي بنفسها على هذا الحزب.

فأولا – كنا ومازلنا ننتظر من المسؤولين السياسيين العراقيين ان يكونوا دعاة حل سلمي للمشكلة، وان يشيروا بذلك إلى المسؤولين الاتراك كلما اجتمعوا بهم.

اما مجاراة الطرف التركي في حلوله العسكرية والسكوت عن ذلك ما يعني تشجيعه، فهي سياسة خاطئة مضرة بالمصلحة الوطنية العليا للعراق الفيدرالي. فكنت اود ان اسمع من اي مسؤول عراقي تصريحاً بعد اي أجتماع مع الجانب التركي عن انه حث نظيره التركي على الحل السلمي. وبالطبع لايمكن لنا فرض أية سياسة على اية دولة، إلا ان الواجب الوطني والانساني ومصالحنا المباشرة تتطلب أن نلتزم جانب الحل السلمي وان نحث الطرفين الكردي والتركي على ذلك. فماذا يضير لو اجتمع الجانب العراقي بممثلي الجانب الكردي أيضاً، خاصة التجمع الديمقراطي (DTP) الذي هو أكبر حزب كردي مجاز علناً في تركيا وصاحب كتلة برلمانية كردية مستقلة ويسيطر حالياً على ٩٨ بلدية في تركيا ويشترك في عضوية مجالس عشرات البلديات الاخرى بمافيها أنقرة وأسطنبول؟ ماذا يضير لو أستمع الجانب العراقي إلى الطرفين الكردي والتركي طالما ان المشكلة بينهما باتت مشكلة عراقية وإقليمية شئنا أم أبينا.

٤- القضية الكردية في تركيا، ومشكلة حزب العمال جانب كبير منها، أصبح ذات أبعاد وأهتمامات دولية أيضاً. فالرئيس الامريكي بارك أوباما في زيارته الاخيرة لانقرة أجتمع رسمياً مع السيد أحمد تورك رئيس الكتلة البرلمانية لحزب التجمع الديمقراطي (الكردي)، واستلم منه مذكرة مفصلة عن مطالب الشعب الكردي هناك، وأعرب الرئيس الامريكي عن تأييده للعمل السلمي للمشكلة. وعلم انه حث كبار السادة المسؤولين الاتراك أيضاً على الحوار مع الكرد وأطلاق المزيد من الفرص أمامهم.

أما سبب أهتمام الرئيس الامريكي بالاجتماع بالجانب الكردي في تركيا فهو للتأكيد على حل هذه المشكلة، سيما وان نتائج الانتخابات البلدية الاخيرة كانت مفاجئة للرأي العام التركي والعالمي، اذ حصل حزب DTP على مواقع متقدمة في البلديات خاصة في المدن ذات الاكثرية الكردية.

فقد تحول هذا الحزب إلى الطرف الكردي الاساسي في اي حوار حول المسألة الكردية هناك، بينما كانت أنقرة تزعم أن الكرد ليسوا بمستوى ((طرف للحوار)) لانها بالذات كانت تنكر وجود الكرد اصلا.

٥- اعتقد ان الظروف باتت مواتية للحل السلمي. فتركيا تشهد انفتاحاً سياسياً ملحوظاً أزاء الشعب الكردي لغته وثقافته. وننتظر ان تبادر الحكومة التركية إلى تعزيز هذا الانفتاح بخطوات أساسية نحو حوار يحترم حقوق ومصالح وكرامة الطرفين.

كذلك حزب العمال الكردستاني مستعد لايقاف القتال والتحول الى خوض الحياة السياسية الطبيعية، على شرط ان تبدي الحكومة التركية مرونة واسعة وتفهما واقعياً بما يحفظ كرامة المقاتلين والمعتقلين السياسيين وضمان اشتراكهم الحر في العملية السياسية شانهم شأن أي مواطن بحقوق كاملة في تركيا.

وباختصار: أشار سيادة الرئيس طالباني إلى ان الحكومة التركية تواجه عقبتين أساسيتين في اي مسعى منها للحل العسكري:

أولا – الدستور العراقي لايسمح بذلك على أراضي العراق. وثانياً – التجارب السابقة تثبت استحالة نجاح أي حل عسكري مهما كانت الوسائل والادوات والاجهزة العسكرية والامنية المستخدمة.

ختاماً: ارى ان المثقفين والسياسيين المعنيين وجميع الوطنيين والديمقراطيين في العراق الفيدرالي وإقليم كردستان يجدر بهم ان يتضامنوا تضامناً كاملا مع حديث السيد الرئيس طالباني بتشديد المطالبة باجراء حوار وحل سياسي ديمقراطي للمشكلة. واؤيد ماقاله سيادته عن أننا لسنا يائسين من اقناع حزب العمال الكردستاني بذلك.

الحـريـة الـعـربـيـة تـسـطـع في الأدب وتحـتـجـب في الـسـيـاسـة

شاكر النابلسي

كانت الحرية محوراً رئيسياً في الشعر العربي، حين كان الشعر «ديوان العرب» في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وعندما أصبحت الرواية في النصف الثاني من القرن العشرين «ديوان العرب»، كانت للحرية تجليات مختلفة استجلاها عدة نقاد مختلفين (راجع بهذا الخصوص:غالي شكري، «المنتمي»، دار الآفاق، بيروت، ١٩٦٤. ومحمود العالم، «تأملات في عالم نجيب محفوظ»، الهيئة المصرية، ١٩٧٠. وبوعلي ياسين ونبيل سليمان، «الأدب والأيديولوجيا في سورية»، دار الحوار، دمشق، ١٩٨٥. وفاروق عبد القادر، «أوراق من الرماد والجمر»، دار الهلال، ١٩٨٨. وشاكر النابلسي، «مباهج الحرية في الرواية العربية»، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٩٢).

إشكالية الحرية في الرواية

كانت الحرية هي المحور الرئيسي في الرواية العربية، من رواية «العسكري الأسود» ليوسف إدريس، إلى «اللص والكلاب» و «ثرثرة فوق النيل» لنجيب محفوظ، إلى «الضحك» و «رياح الخماسين» لغالب هلسا، إلى «تلك الرائحة» و «نجمة أغسطس» لصنع الله إبراهيم، إلى روايات عبد الرحمن منيف، وجمال الغيطاني، ورضوى عاشور، ويوسف القعيد، وجبرا إبراهيم جبرا، وحنان الشيخ، ومؤنس الرزاز، وفاضل غزاوي، وغسان كنفاني، وحليم بركات، وسحر خليفة، وإميل حبيبي، والطاهر وطار، وغادة السمان، وحنا مينه، وإملي نصر الله، والياس خوري، وسهيل إدريس، وهاني الراهب، وليلى بعلبكي، وإبراهيم نصر الله، ومحمود دياب، ونوال السعداوي، وحيدر حيدر، ويحيى يخلف، وهدى بركات، ومحمد شكري، وغائب فرمان، وأمين العيوطي، وأحلام مستغانمي، وبهاء طاهر، وغيرهم من الروائيين، ومئات من كتاب القصة القصيرة. وكان هاجس الروائيين الأول في هذا العصر هو أزمة الحرية، وما يعتريها من مكابدة ومصادرة، جاءت لدى بعض الروائيين في العالم العربي، على الوجه الآتي:

إشكالية الحرية في الخطاب الجزائري

إن مفهوم الحرية كما تضمنته روايات الكاتب الجزائري الطاهر وطار (١٩٣٦–) لا تتحقق إلا بإقامة جدلية قوية بين وجهيها: الفردي والجماعي. فالحرية الفردية، تعني حرية الإنسان في اتخاذ القرار، أي قرار، انطلاقاً من الدوافع والحاجات الذاتية، على نحو ينسجم مع القوانين والمعطيات الموضوعية، وبهدف إشباع هذه الحاجات. أما الوجه الجماعي للحرية، فهو مرتبط بكون الإنسان كائناً اجتماعياً تُفرض عليه قوانين موضوعية إضافية، من المفترض أن يعيها. وإن أي تجاوز لهذا التوازن بين الحرية الفردية والحرية الجماعية يؤدي إلى الاستبداد.

وهذا المفهوم لا يخرج عن مفهوم الزعيم الجزائري أحمد بن بلّه (١٩١٩–) للحرية.

إلا أن الشعب العربي ظل أكثر شعوب الأرض حرماناً من الحرية، وظل أكثر شعوب الأرض معاناة من قلة الحرية، ومصادرة هذه القلة في معظم الأحيان.

إشكالية الحرية في الخطاب السعودي الليبرالي

وكان مفهوم الحرية لدى الروائي عبد الرحمن منيف (١٩٣٢– ٢٠٠٤) من خلال خماسيته (مدن الملح) يتركز على الحرية السياسية، التي أبرزها منيف، بما يتناسب والمرحلة التاريخية والطبيعة الجغرافية التي كان يصورها. فالهمُّ السياسي في هذه «الخماسية»، كان لا يزال وليداً، سيما أننا كنا نقرأ جزءاً من تاريخ الصحراء العربية، التي كانت مُعناةً بالجوع، والعطش، والخلاف القبلي، والحلال والحرام، وأكثر من عنايتها بالحرية السياسية. فمشكلة الحرية السياسية كانت مشكلة المجتمع المديني وليست مشكلة مجتمعات الصحراء. وهو ما أبرزه منيف في روايتيه السابقتين: «الأشجار واغتيال مرزوق»، و«شرق المتوسط».

إشكالية الحرية في الخطاب الفلسطيني والأردني

إن قسماً من المثقفين، يُعتبر بحد ذاته جزءاً كبيراً من مشكلة الحرية في العالم العربي. وقد كان هذا المفهوم واضحاً في روايات الروائي الفلسطيني إميل حبيبي (١٩٢١– ١٩٩٦) وخاصة في روايته «إخطية»، ومن خلال شخصية عصام الباذنجاني المثقف في الرواية، الذي يُظهر ما لا يُبطن، ويُبطن ما لا يُظهر، ويتعاون مع سلطات الاحتلال، ويكون عينهم البصّاصة على المناهضين للاحتلال.

من ناحية أخرى، يُعتبر غالب هلسا الروائي الأردني (١٩٣٢–١٩٨٩) من أبرز الروائيين العرب المعاصرين، الذين صبوا جُل اهتمامهم على بسط إشكالية الحرية العربية في رواياتهم. فلا تكاد رواية من رواياته تخلو من هذا المحور، سواء كانت الحرية التي يعالجها سياسية، أم اجتماعية، أم فكرية. وقد عبّر هلسا عن مفهومه للحرية من خلال رواياته بقوله: «إن تحرير المواطن الذي يعيش في ظل الفاشية يجب أن يبدأ من إبطال مفعول الآلية، التي تستثير الشعور بالخطيئة، وبالتالي الشعور بالذنب. وأن الإنسان في ظل الفاشية، موسومٌ بالخطيئة في العمق. والشعور بالخطيئة، يولد الشعور بالندم». وكانت هذه الآراء سبباً في سجن هلسا من قبل أجهزة عبد الناصر في عام ١٩٦٦. فهلسا، كان كثيراً ما يغمز في رواياته من قناة التطبيق الاشتراكي في عهد عبد الناصر. وكان يدعو عبد الناصر في رواياته إلى انتهاج الطريق الديمقراطي، بدلاً من الديكتاتورية.

ولعل أهم ما في خطاب هلسا الروائي عن الحرية، هو دعوته للمثقفين الى حمل السلاح في وجه السلطة. فدور المثقفين في معركة الحرية، ليس الاختباء وراء المكاتب، وتدبيج المقالات الحماسية، بل في قلب المعركة. فلوركا الشاعر الإسباني العظيم، لم يمت على فراشه، ولكنه مات برصاص الفاشست. وكذلك فعل كثير من المثقفين المناضلين الغربيين. ويُعلل هلسا في رواياته سبب أزمة الحرية العربية وغيابها، بإدبار الإنسان العربي عن المعرفة، وخوفه من المستقبل، وتمسكه بكل أركان خيمة الماضي، وعدم قدرته على فرز الحقيقة عن الباطل، وانكبابه المتواصل على الحفظ والتحفيظ، دون أن تكون لديه مقدرة على الفرز، والتفكير، والطرد، والإلغاء.

ظاهرة «الديكاريكاتورية»

أما مؤنس الرزاز الروائي الأردني (١٩٥١– ٢٠٠٢) فقد كان من أكثر الروائيين الشباب الذين تعرضوا في أعمالهم الروائية للظاهرة السياسية الخطيرة في العالم العربي، وهي ظاهرة ما نسميها بـ«الديكاريكاتورية» وهو مصطلح منحوت من كلمتي: «ديكتاتورية» و «كاريكاتير». والديكاريكاتورية هي الديكتاتورية المضحكة المسخرة. وهي على عكس الديكتاتورية العادلة، التي يمثلها المستبد العادل، برأي جمال الدين الأفغاني، وبعض مفكري القرن التاسع عشر. وهي تسمية نرفضها، لأن العدل، لا يستقيم مع الاستبداد. وهي تعني أن هناك مستبدين حرروا أوطاناً (تيتو، وعبد الناصر) وبنوها صناعياً (ستالين، وهتلر) فأبقوا ظهراً، ولكنهم لم يقطعوا أرضاً، أو أنهم قطعوا أرضاً، ولم يبقوا ظهراً. في حين أن هناك ديكتاتوريين لم يقطعوا أرضاً ولم يبقوا ظهراً.

وقد عالج الرزاز إشكالية الحرية من موقع لم يُتح إلا للقليل من الروائيين العرب. فهو قد عالج هذا المشكل من خلال موقعه، وموقع والده من حزب البعث، ومن خلال معرفته الدقيقة، لأسرار أكبر حزب قومي في العالم العربي، ومن خلال ممارسته السياسية الطويلة مع، وفي الشارع العربي، وعمله في الكفاح المسلح في لبنان. وتكاد روايات الرزاز، تكون من الروايات القليلة في العالم العربي في هذا العصر، التي لم تردُّ سبب كون الحرية فاكهة محرمة تحريم الكفر بالله، إلى وجود الجنرالات الديكاريكاتوريين (الذيبة) فقط، ولكن إلى كون الشعب العربي قطعاناً من الأرانب إلى جانب ذلك. وهو ما أفصح عنه الرزاز في روايتيه: «متاهة الأعراب في ناطحات السراب»، و «اعترافات كاتم صوت».

إشكالية الحرية في الخطاب المصري

وفي مصر كان يوسف إدريس (١٩٢٧– ١٩٩١) في هذا العصر، يملأ رواياته بمفاهيم الحرية السياسية، والحرية الاجتماعية. فروايته (البيضاء) على سبيل المثال تثير إشكالية الحرية السياسية، وتقول بأن «الثورة» إذا أرادت أن تحقق الحرية للجماهير، فعليها أن تعود دائماً إلى الجماهير، وتسألهم ماذا يريدون. وأن الثورة عندما تتحول إلى الديكتاتورية، فإنها تُعيد الاستعباد الذي قامت من أجل القضاء عليه. وأن الحرية في الثورة، لا يمكن أن تُحقق مباهجها إلا إذا انبثقت مبادىء الثورة من الشعب ولغته. وأن الثورة لا يمكن أن تُحقق الحرية، إلا إذا خرجت الثورة من دائرة الأقوال إلى دائرة الأفعال. وأن الحب رمزٌ للحرية، أو شكلٌ من أشكالها وأشكال الثورة.

وقام الروائي المصري جمال الغيطاني (١٩٤٥–) من خلال روايته «وقائع حارة الزعفراني» بإثارة إشكالية الحرية من خلال مواقف روائية، تجلّت في أن الإنسان بلغ في ضيقه وعذابه نتيجة لاستلاب حريته، أن أقدم على بيع نفسه، تخلصاً من الجسد والروح. ولقد جُرد الإنسان العربي بفعل القمع والاضطهاد والإرهاب، من جميع أسلحة المقاومة، ولم يبق له من سلاح يُشهره في وجه السلطة غير عضوه الذكري. وفي ثلاثية «التجليات» يصوّر لنا الغيطاني، كيف تمّ اعتقاله هو شخصياً في عام ١٩٦٦ ، في عهد عبد الناصر، وكيف تمّ تعذيب شخصية «أصلي» في الرواية في هذا العهد، وهي صورة تدل على مدى القمع والاضطهاد الذي عانته المعارضة، في ذلك العهد.

كذلك فقد كانت إشكالية الحرية الشغل الشاغل لروائي مصري آخر من جيل الغيطاني، هو يوسف القعيد (١٩٤٤–). والقعيد كان شأنه كشأن يوسف إدريس الذي اهتم بأخلاق القرية ومفاهيمها للحرية. فقد جاءت معظم روايات القعيد عن مجتمع القرية والريف المصري، باعتبار القرية هي الأم الولود، وهي المنجم الإنساني الذي يغذي المدينة، وبذا فان مشكلة الحرية وقضاياها، تكمن في القرية العربية، حيث المنبع لكل القيم السائدة في المدينة. فهيمنة الذكورية في مجتمع القرية، وحبس المرأة في بيتها، وعدم إتاحة الفرصة أمامها للتعليم، هو جذر مشكلة الحرية في المجتمع العربي، الذي ركّز عليه القعيد في رواياته، ومنها روايته «الحداد». وفي روايته «أخبار عزبة المنيسي» التي تمثل المجتمع العربي، ببنيته البطريركية المستبدة، كشف القعيد جانباً آخر، من مشكلة الحرية في القرية، وهي المشكلة المصدَّرة إلى المدينة العربية. وهذه الرواية تمثل ما كان عليه عبد الناصر، الذي أطلق عليه القعيد، اسم عمدة القرية «عبد الجبار» وهي نفس التسمية التي أطلقها الشيخ الموسيقار والمغني إمام عيسى (١٩١٨–١٩٩٥) على عبد الناصر في أغانيه. أما رواية القعيد «شكاوي المصري الفصيح»، فهي تثير عدة جوانب، في مسألة الحرية، منها أن الحرية المنحة، حريةٌ مزيفة. وأن الديكتاتورية لا تعني الاستئثار بالسلطة فقط، ولكنها تعني أيضاً أن يزداد الفقير فقراً، وأن يزداد الغني غنىً.

الحرية في الخطاب السوري/ اللبناني

وكانت غادة السمان الكاتبة السورية، واحدة من الروائيات العربيات اللائي شغلت إشكالية الحرية مواضيع رواياتهن. فهي تنادي بالحرية الاقتصادية، لكي يتم تحرير الإنسان العربي سياسياً وفكرياً. وتدعو بحسها الشامي، إلى ملء بطن العربي أولاً، حتى يعي مكان حريته وكيفيتها. وهو ما قاله لنا مؤنس الرزاز من قبل، ومن بعد. وانصبَّ تركيز غادة كذلك على الحرية الاجتماعية، التي كانت حرية المرأة على رأس أولوياتها. وقالت غادة، من خلال رواياتها، إن حرية المرأة تعتمد على حرية الرجل. وأن الرجل المستعبد، له امرأة مستعبدة. وأن لا امرأة حرة بدون رجل حر، ولا امرأة حرة في مجتمع مستعبد.

مفهوم الحرية في الفكر العربي

لو حاولنا استعراض بعض آراء المفكرين العرب في نظرية الحرية وتطبيقاتها، لوجدنا أن هذه الحرية التي تعتبر بمثابة خبز الفقراء، ونور التائهين، قد كتب عنها كلامٌ، لا تفهمه غير النخبة المنتخبة من القراء. وأن الكلام المفهوم والمقروء عن الحرية لدى قطاع كبير من القراء، كان كلام بعض الإسلاميين الليبراليين على وجه الخصوص، وهؤلاء الذين تحدثوا للقراء عن همومهم الحياتية في الحرية بشكل بسيط ولكنه عميق وناقد للحاضر العربي. والمثال الواضح أمامنا هنا، هو المفكر المصري خالد محمد خالد، الذي طُبعت كتبه عدة طبعات في مصر ولبنان والعراق، وكان من أكثر المفكرين والمصلحين العرب قراءة وانتشاراً في الخمسينيات والستينيات من هذا العصر. ولعل السبب يعود إلى أن بعض هؤلاء المفكرين كانوا يكتبون من واقع الحياة العربية اليومية، ويستنبطون نتائجهم من هذه الوقائع، ويربطونها بالفكر السياسي العربي والعالمي. كما أن السبب في هذا، يعود إلى أن بعضهم جاء من الفكر الديني الإرشادي الخطابي، الذي يتميز عادة بالوضوح واليسر، لأنه موجه إلى الناس كافة.

(وللموضوع صلة)

الـسـودان وإدمـان الـفـشـل

هاني الحوراني *

في مجلدين سميكين أودع د. منصور خالد، الوزير السوداني السابق في العهد المبكر لثورة مايو بقيادة جعفر النميري، عصارة خبرته مع أنظمة الحكم التي تعاقبت على السودان، منذ الاستقلال وحتى انقلاب "الجبهة القومية الاسلامية" بقيادة عمر حسن البشير (ومن خلفه حسن الترابي) واستيلائها على السلطة في السودان. د. منصور خالد سمى كتابه "النخبة السودانية وإدمان الفشل"، فهو لم يؤرخ فقط لتعاقب الأنظمة الفاشلة على السودان وإنما دوّن مشاهدات وسجّل أحكاماً قاسية بشأن قادة السودان وأحزابها وفعالياتها السياسية والنقابية، وقبل ذلك قادتها العسكريين في تعاطيهم مع الشأن السياسي. ليس هناك وصف أدق من "إدمان الفشل"، أو المثابرة الحثيثة على الممارسات الفاشلة من جانب نخب السودان وحكامه، والحصيلة معروفة:

سلسلة من العهود العسكرية والتسلط التي تقطعها انفراجات قصيرة من الانفتاح السياسي، ورغم قصر الفسح الزمنية من الديمقراطية فإن ممارسات الأحزاب على اختلافها، من تقليدية طائفية وقومية وناصرية، وأنانيات النخب السياسية والمهنية كانت تزرع بذور الانقلاب العسكري اللاحق كأنها تستحثه أو تمهد الطريق له.

وما يشهده السودان اليوم في عهد البشير هو حصيلة الانقلاب الذي دبره ونفذه يوم ٣٠ حزيران ١٩٨٩، مع مرشده الأعلى حسن الترابي، الذي، للمفارقة، بات بعد عشر سنوات، خصم البشير الرئيسي، والضحية الأولى له، ولذلك فإنه ما أن أفرج عن الشيخ حسن الترابي من سجنه في بورسودان حتى طالب، أول ما طالب، الرئيس البشير بتسليم نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية، إنفاذاً للعدالة وتحريراً للسودان من العزلة والعقوبات الدولية!

وعليه فإن من الموضوعي أن نتساءل من نلوم ومن نبرئ من قادة السودان المتعاقبين على المصير الذي آل اليه السودان. هذا البلد شبه القاري، الذي تمنيناه "سلة غذاء" العالم العربي كما أخبرتنا الكتب المدرسية في طفولتنا، وانتهى اليوم، وليس لديه ما يكفي لسد رمق أبنائه على اتساع ثروات السودان وموارده الطبيعية ووفرة اراضيه الزراعية ومصادره المائية.

السودان الذي تحرر من ربعة الاستعمار البريطاني في أواسط الخمسينيات، ليصبح أحد الخيارات الممكنة لديه أن يكون الاقليم الجنوبي لبلاد النيل التي تشكل مصر اقليمها الشمالي، انتهى، قبل سنوات عدة، إلى نزاع دموي وحشد متبادل للقوات مع مصر، حيث تنازعا على منطقة الحلايب الحدودية. لكن الأهم من ذلك أن السودان ما أن انتزع استقلاله حتى دخلت نخبه الشمالية الحاكمة في الخرطوم في نزاعات حادة مع أطرافه، وتحديداً مع جنوبه- الافريقي غير العربي وغير المسلم، وهو النزاع الذي تحول إلى حرب أهلية مديدة لم يهدأ أوارها الا قبل سنوات، بعد اتفاق السلام في نيروبي (٢٠٠٥). لكنه سلام قلق مهدد بانسلاخ الجنوب عن الشمال، خاصة في ظروف العزلة الدولية والحصار والإدانة التي تحيط بالنظام السوداني، بسبب مأساة دارفور.

وفضلاً عن الجنوب فإن نزعات التمرد لم تتوقف عن الانفجار في شرق السودان وغربه، وتحولت في اقليم دارفور، خاصة، إلى مأساة انسانية ومشكلة اقليمية ودولية، حيث لم يشفع لمواطنيها انهم مسلمون، بل وكان موطنهم مركزاً حضارياً مرموقاً للاسلام في القارة الافريقية.

يتحمل نظام عمر البشير مسؤولية خاصة وراهنة عن المصير الذي انتهى اليه السودان خلال العقدين الأخيرين. لكن مشكلات السودان وانفجاراته وتشرذماته لم تبدأ معه. بل كنا نظن أن هذا النظام حقق اختراقاً تاريخياً، حين نجح في وضع حد للحرب الأهلية مع الجنوب ووقع اتفاق للسلام مع جورج جارنج الزعيم الراحل لجيش تحرير السودان الشعبي. ما يتحمل المسؤولية عن "ادمان الفشل" في السودان هو نخبه العربية المسلمة في الشمال التي نظرت بدونية إلى مكونات السودان القومية والاثنية والدينية الأخرى، وتصدت بوسائل القمع والتسلط لتطلعاتها نحو العدالة والمساواة والحرية، ومارست أبشع أشكال الشوفينية والتعصب معها على امتداد اكثر من خمسة عقود.

السودان ضحية نخبه الحاكمة والسائدة أكثر مما هو ضحية المؤامرات والأطماع الاستعمارية. بل أن الأخيرة باتت حرة وطليقة في السودان، تحديداً بسبب سلوك النخب السودانية وانقساماتها وتضييعها للفرص المتكررة لقيام حكم مدني ديمقراطي متحضر. وما نظام البشير الا تتويج لهذا الفشل وذروة من ذراه.

يوماً ما كان السودان مثالاً لتعايش التيارات السياسية ولقبولها بعضها البعض، لكننا نكتشف اليوم أن التسامح والتعايش لم يكن الصفة الأبرز للنخبة السودانية، وإنما التمترس وراء الاختلافات المذهبية والطائفية والمصالح الذاتية الضيقة. ومن المؤسف أن الموقف العربي إزاء المشكل السوداني الراهن، نعني مشكلة الرئيس السوداني عمر البشير مع المحكمة الجنائية الدولية، لا يمثل مجرد تضامن ودعم مجاني له، وإنما يبرهن على ضعف حساسية العرب عموماً تجاه ضحايا نظام عمر البشير، ومن سبقه من حكام الخرطوم، نعني بهم السودانيين الأفارقة من غير العرب، حتى ولو كانوا مسلمين. ولا عجب أن يلجأ بعضهم إلى الشيطان، ولا سيما الشيطان الاسرائيلي، شأنهم في ذلك شأن أقليات وإثنيات عديدة في العالم العربي.

* مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com